وزارة التعليم العاليوالبحث العلمي
الجامعة المستنصرية

مجلة الفلسفة

العدد ٣٢ كانون الأول ٢٠٢٥

مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن كلية الآداب في الجامعة المستنصرية
تعنى بنشر البحوث في مجالات الفلسفة المختلفة
وما له صلة بها في العلوم الإنسانية الأخرى

AN ACADEMIC PEER-REVIEWED JOURNAL
COLLEGE OF ARTS - MUSTANSIRIYAH UNIVERSITY

DOI: 10.35284 المعرف الدولي ISSN: 1136–1992 الترقيم الدولي

تحولات المفاهيم الفيزيائية وأثرها على إشكالية الحرية في فلسفة العلم المعاصر

الضرورة الصارمة و الحرية المقننة قراءة في إشكالية تصور الرواقية للفعل البشري

التربية الأخلاقية من منظور إميل دوركهايم

قيم العقل العملي عند سبينوزا

تحولات فلسفة المراقبة من (مجتمع الانضباط) عند ميشيل فوكو
الى (مجتمع التحكم) عند زيجمونت باومان

مشروعية الإيمان الفلسفي عند كارل ياسبرز – جدلية العقل والوجود

مشكلة الجبر والاختيار عند وليم جيمس

اللا شعورية الرمزية في البنيوية اللغوية

اكسيل هونيث وبول ريكور جدلية الاعتراف بين الذات والآخر

إشكاليّة الهويّة في الفكر العربيّ المعاصر - عليّ حرب أنموذجاً -

مجلة الفلسفة
العدد ٣٢
كانون الأول ٢٠٢٥

Ministry of Higher Education
&Scientific Research
Mustansiriyah University

PHILOSOPHY

Journal

No. 32 December 2025
AN ACADEMIC PEER-REVIEWED JOURNAL
COLLEGE OF ARTS - MUSTANSIRIYAH UNIVERSITY

CONCERNED WITH PUBLISHING RESEARCHES IN VARIOUS FIELDS OF PHILOSOPHY AND WHAT IS RELATED TO IT IN OTHER HUMAN SCIENCES

ISSN: 1136–1992 DOI: 10.35284

Transformations of physical concepts and their impact on the problem of freedom in contemporary philosophy of science

Strict Necessity and Regulated Freedom A Reading of the Problematic of the Stoic Conception of Human Action

Moral Education from the Perspective of Émile Durkheim

The Ethical Values in Spinoza's Thought

" The transformation of the philosophy of surveillance from Michel Foucault's "society of discipline" to Zygmunt Bauman's "society of control

The legitimacy of philosophical faith according to Karl Jaspers - the dialectic of mind and existence

'The problem of Fatalism and Choice in William James

The Symbolic Unconscious in Structural Linguistics

Axel Honneth and Paul Ricouer the Dialectic of Recognition between Self and other

The problem of identity in contemporary Arab thought: Ali Harb as a model

مجلة الفلسفة

مجلة محكمة نصف سنوية يصدرها قسم الفلسفة

المجلة حاصلة على الترقيم الدولي (ISSN: (1992-1136

وعلى المعرف الدولي Doi تحت رقم prefix: 1035284

هيئة التحرير :

- رئيس التحرير : أ.د. حسون عليوي فندي السراي.

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم الفلسفة.

- مدير التحرير : م.د. محمد محسن أبيش

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الفلسفة.

اعضاء هيئة التحرير :

- أ.د. مصطفى النشار كلية الآداب / جامعة القاهرة - مصر)
- أ.د. يمنى طريف الخولي كلية الآداب / جامعة القاهرة - مصر)
- أ.د. خوان ريفيرا بالومينو) سان ماركوس - بيرو)
- أ.د. عفيف حيدر عثمان (الجامعة اللبنانية - لبنان)
- أ.د. إحسان علي شريعتي) كلية الأديان / جامعة طهران - ايران)
- أ.د. صلاح محمود عثمان (كلية الآداب / جامعة المنوفية - مصر)
- أ.د. علي عبد الهادي المرهج (كلية الآداب - الجامعة المستنصرية - العراق)
- أ.د. صلاح فليفل عايد الجابري (كلية الآداب / جامعة بغداد - العراق)
- أ.د. رحيم محمد سالم الساعدي) كلية الآداب / الجامعة المستنصرية - العراق)
- أ. د. إحسان علي الحيدري (كلية الآداب / جامعة بغداد - العراق)
- أ.د. زيد عباس الكبيسي كلية الآداب / جامعة الكوفة - العراق)

البريد الإلكتروني :

journalofphil@uomustansiriyah.edu.iq

الترقيم الدولي (ISSN: (1992-1136

فهرست بدار الكتب والوثائق وايداعها تحت رقم (742) لسنة (2002)

العدد الثاني والثلاثون

كانون الأول

2025

مسؤول الدعم الفني

م.د. مؤيد جبار رسن

كلية الآداب / المستنصرية

الاشراف اللغوي

م.م. محمد محسن خلف

كلية الآداب/ المستنصرية

اخراج وتنضيد

م.م. شهد رحيم محمد

مسؤول الموقع الإلكتروني

م.د أسماء جعفر فرج

PHILOSOPHY Journal

مجلة الفلسفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وحاصلة على الرقم الدولي ISSN 1136-1992

تعنى بنشر البحوث والدراسات الأكاديمية والفكرية العامة في مجالات الفلسفة المختلفة: مجال تاريخ الفلسفة (الفلسفة اليونانية والوسيطة - مسيحية وإسلامية، والحديثة والمعاصرة (الغربية) ، والفكر العربي والإسلامي الحديث والمعاصر) ، ومجال الميتافيزيقا والتأويل، وفلسفة اللغة والدين والمعرفة والتاريخ والجمال والفن والأدب والسياسة والقانون ، ومجال الموضوعات النظرية العامة الأخرى (الناظرة في: العقائد والعرفان والحضارة والمنهجيات المعرفية والبحثية) ، وأي موضوع ثقافي أو فكري يتضمن بعداً تنظيرياً حول الإنسان والهوية والزمان والحدث.

والنشر في المجلة باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية .

ومما تتوخاه المجلة - فضلاً عن خدماتها الأكاديمية المعروفة- ترصين الثقافة،ونشر الوعي النقدي البناء وفتح السبل أمام التقدم بالفكر والازدهار الحضاري المميز .

شروط النشر في مجلة الفلسفة التي تصدر عن كلية الاداب / الجامعة المستنصرية / العراق

وهي مجلة علمية محكمة نصف سنوية ، تحمل الرقم الدولي (ISSN) 1192-1136.وحاصلة على المعرف الدولي (Doi) تحت رقم ٣٥٢٤٨–١٠. وتضم في هيئة تحريرها وعضويتها كبار المتخصصين بالفلسفة من العراق والعالم العربي ، ممن يحمل لقب الأستاذية .

- يجب ان يكون البحث المرسل للمجلة مكتوب بخط (simplefide Arabic) بحجم (١٤) للمتن و(١٢) للهامش ، ومنضدة على (CD) خاص.
- يرفق مع البحث المفاتيح الخاصة به .
- يرفق مع البحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية لا يزيد عدد كلماته عن (١٥٠) كلمة ، ويوضع في بداية البحث بعد العنوان .
- يكون توثيق الهامش في داخل متن البحث بعد اخذ النص من المصدر أو المرجع ، وعلى وفق الآتي : (اسم المؤلف ، السنة ، الصفحة) ولا يكون التوثيق في آخر البحث .
- يكون التوثيق للمصدر أو المرجع في نهاية البحث وبخط مائل ، وعلى وفق الآتي : المؤلف (سنة النشر) ، اسم الكتاب ، مكان النشر : الناشر .

نموذج تطبيقي : *الجابري ، محمد عابد(٢٠٠٣) ، نقدالعقل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية* .

- يشترط في البحث ان لا يكون قد نشر من قبل ، أو قبل للنشر في أي مجلة داخل العراق أو خارجه.
- يخضع البحث للتقويم السري والاستلال الالكتروني من قبل خبراء مختصين .
- البحوث المنشورة في الجلة تعبر عن آراء اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة .
- يدفع الباحث العراقي الذي يروم نشر بحثه في المجلة مبلغا قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار عراقي ، ويدفع الباحث العربي او الاجنبي مبلغا قدره (١٠٠$) مائة دولار امريكي .
- ترسل المجلة بعد صدور العدد نسخة بمثابة هدية للباحث ، وان طلب المزيد يدفع (١٠) آلاف عراقي عن كل نسخة .

المحتويات

البحث	أسم الباحث	الصفحة
كلمة العدد	رئيس التحرير	١–٢
❖ محور الفلسفة اليونانية والاسلامية		
١ : الضرورة الصارمة و الحرية المقننة : قراءة في إشكالية تصور الرواقية للفعل البشري	م. د مؤيد جبار رسن	٣–٢٥
٢ : الرؤية الإسلامية في خلق العالم	م.م سعده طعمة محسن	٢٦_٥١
❖ محور الفلسفة الحديثة والمعاصرة		
١ : تحولات المفاهيم الفيزيائية واثرها على إشكالية الحرية في فلسفة العلم المعاصر	أ.م.د.أكرم مطلك محمد	٥٢_٨٢
٢ : التربية الأخلاقية من منظور إميل دوركهايم	أ.م.د نسرين خليل حسين	٨٣_١٠٤
٣ : تحولات فلسفة المراقبة من (مجتمع الانضباط)عند ميشيل فوكو الى (مجتمع التحكم) عند زيجمونت باومان	أ.م.د علاء كاظم مسعود	١٠٥_١٢٦
٤ : مشكلة الجبر والاختيار عند وليم جيمس	م.د. إيناس صباح مهنا	١٢٧– ١٤٣
٥ : مشروعية الإيمان الفلسفي عند كارل ياسبرز : جدلية العقل والوجود	م.د مثنى ياسين صالح	١٤٤_١٦٠
٦ : اكسيل هونيث وبول ريكور جدلية الاعتراف بين الذات والآخر	م. د. غصون عبد محمد	١٦١_١٨١
٧ : اللا شعورية الرمزية في البنيوية اللغوية	م.م. نوزاد عبدالله محمد	١٨٢_٢٠٢
٨ : قيم العقل العملي عند سبينوزا	م. م عقيل عبد الله عزيز	٢٠٣_٢١٣
❖ محور علم الكلام السلامي والفكر العربي المعاصر		
١ : الفلسفة التطبيقية عند محمد محمود الكبيسي	أ.م.د. عمر سعدي عباس	٢١٤_٢٢٥
٢ : إشكاليّة الهُوِيّة في الفكر العربيّ المعاصر: عليّ حرب أُنموذجاً	م.د . حوراء عطا مغيطي	٢٢٦_٢٤٤
٣ : فلسفة الموت وأحكامه في الإسلام	م.د. غسان ياسين عكلو	٢٤٥_٢٧٧
٤ : جدلية العقل والنص : دراسة كلامية	م.م إخلاص جعفر محمد	٢٧٨_٣٠٧
٥ : مفهوم الحرية عند مفكري الإمامية المعاصرين	م.م.فرح عبد الصاحب سلمان	٣٠٨_٣٢١
٦ : شيوع ظاهرة التطرف الفكري في المجتمع الإسلامي : دراسة في منظور الفكري الاسلامي	م.م. وسن صباح صالح	٣٢٢_٤٤١
❖ محور الدراسات الاخرى		
١ : الانثروبولوجيا الرقمية والتصور الافتراضي للإنسان	أ.م.د رؤى لؤي عبد الله	٤٤٢_٣٥٧
٢ : العولمة والغزو التكنولوجي للثقافات بحث في الأنثروبولوجيا الثقافية	م.م نورا محسن جاسم	٣٥٨_٣٧٢
٣ : السؤال السقراطي وتوظيفاته في الإرشاد الفلسفي (الكوتشينج انموذجاً)	م.م. نور هاشم طه م.م. فنر ميسر سامر سمير سعد	٣٧٣_٣٨٨

		❖ محور الدراسات باللغة الاجنبية
389_406	Assis. Prof.Najat Abdul Muttalib M.Jawad	1: Additions & Deletions in Translation of Chapter Two of Carlyle's 'Heroes & Hero-Worship: Applying Venuti's Theory
407_421	Fatimaatulzahraa' Nasser Hasen	3: Studying the Philosophy of the Consecutive Interpreter and the Obstacles of Consecutive Interpreting
422_332	Ahmed Chaker Ghani	2: La conception de l'absurde et La logique de la quête de sens dans Le Mythe de Sisyphe de Camus

كلمة العدد

في مطلع العام الجديد تطلّ مجلة الفلسفة في عددها الـ (٣٢) على القارئ الكريم ، سواء كان متخصصاً في مجالها، أو مثقفاً عاماً ـــ مُحباً للفكر والتنوّر، بسياحة أخرى من فضاء الفكر الفلسفي المتنوع بثرائه والمختلف بعمقه، وذلك بمجموعة منتقاة ـــ هذه المرة ـــ من الدراسات والبحوث الجادة والمُعمّقة التي لا يسعنا إلا الإطلالة على البعض منها :

سيتعرف القارئ ، إبتداءً، على شطر من النقاش الفلسفي المثير للتساؤل يبدأ من مقاربة إشكالية الحرية والضرورة في الطبيعة الإنسانية كما تجسدت في الفكر اليوناني ـــ الرواقي بخاصة؛ وهي إشكالية عامة ما تزال في قمة إهتمام الباحثين المعاصرين كما كانت في أفق الحداثة والتنوير .

وفي مقابل فحص إمكان الحرية وإشكاليتها في الفلسفة القديمة سيطلع القارئ على ذات الإشكالية ولكن من وجهة نظر أسلامية ، وبخاصة عند (مفكري الإمامية المعاصرين) وهم يشكلون الآن مدرسة كلامية تحاول أن توازن بين الاصالة الشرعية والواقع المعاصر .

وبما أن هذه المقاربة للحرية بعامة، هي جزء من السعي لبيان ما للعقل وما للتراث ـــ أو النقل ـــ فقد رأينا أن تُعزّز ببحث يدور حول جدلية العقل والنص ، من وجهة نظر كلامية إسلامية بطبيعة الحال، كما هو الحال عند المعتزلة الذين جعلوا العقل أصلاً في المعرفة (بحسب البحث) والحُسن والقبح ، والاشاعرة الذين قصروا دور العقل على فهم النص دون فصله عن الشرع .

وبقدر ما لم تكن الفلسفة القديمة تفصل بين تصوراتها عن الكون والإنسان وبين النتائج التي وصلت إليها العلوم الطبيعية في عصرها، فإن البحث عن إمكان الإقرار بالإرادة الحرة وفق مقاربات الفلسفة المعاصرة، لم يعد يفصل بين هذا الإمكان والعلم المعاصر .

ومن هذا المنظور سيطلع القارئ على بحث يرصد إمكان هذه الحرية في ضوء تحولات المفاهيم الفيزيائية الكبرى (بدءاً من الميكانيكا الكلاسيكية وصولاً إلى النظرية النسبية وميكانيكا الكم) بغرض بيان كيف ساهم إنهيار التصورات المطلقة للزمان والمكان والكتلة في إعادة طرح مسألة الإرادة الحرة ضمن سياق علمي وفلسفي جديد .

واتساقاً مع فضاء هذه الإشكاليات المتعلقة بالإرادة الحرة بإزاء تحديات العلم المعاصر، ومكانة العقل الإنساني في المعرفة بإزاء النص والنقل ، نطالع مقاربة أخرى معاصرة تمعن النظر في جدلية (الاعتراف) بين الذات والآخر ، ودورها في تشكيل الهوية الفردية والاجتماعية كما طرحها فيلسوفان معاصران اصبحا معروفين بهذا الفضاء من البحث ، وهما : أكسيل هونيت وبول ريكور .

هذا إلماع لما ورد من موضوعات بحوث ودراسات هذا العدد ، ونأمل في أن يكون رافداً معرفياً لترسيخ الإعتقاد بجوهرية العقل الإنساني في التكوين الحضاري وبحقيقة الحرية الإنسانية بل والدفاع عنها بوصفها حقاً مقدساً لا يجوز المساس به كما يقول فيلسوف النقد، وبالتالي فيلسوف الفلسفة (كانط).

رئيس التحرير

تحولات فلسفة المراقبة من (مجتمع الانضباط)عند ميشيل فوكو إلى (مجتمع التحكم) عند زيجمونت باومان

أ . م. د. علاء كاظم مسعود

جامعة واسط / كلية الآداب/ قسم الفلسفة

الملخص.

اهتم فلاسفة القرن العشرين وعلماء الاجتماع في تحديد سلوك الانسان الذي ينبثق من المعايير والضوابط التي تضعها السلطة، مما يبين عمق العلاقة بين المعرفة والسياسة، إذ تلعب الفلسفة دوراً رئيساً في تحليل وفهم المبادئ التي تشرع هذه القوانين، ومعرفة النظريات التي يمكن من خلالها تحسين سلوك الافراد. فتظهر المراقبة وظيفة من وظائف السلطة لتحديد ذلك السلوك، والتي شغلت فوكو كثيراً، في اعماله الفلسفية وأهمها (المراقبة والمعاقبة) إلا أن ما يمكن قوله إن المراقبة عنده بقيت في إطار الحداثة الصلبة في السجن والمدرسة والمستشفى، على الرغم من وجود قوى خفية تقودها السلطة من خلال قواعدها الانضباطية، ليس للعقاب فحسب بل للانضباط كذلك؛ فمجرد أن يعرف الإنسان أنه مراقب سوف يرتقي بسلوكه، إلا أن الاختلاف مع باومان في طبيعة المراقبة التي تخضع إلى حداثة كلٍّ منها (ميشيل فوكو و زيجمونت باومان) فإذا اتصف الأول بالحداثة الصلبة اتصف الأخير بالمرونة، ضمن فلسفته السائلة ،واختلاف معايير القوة التي تكمن في السرعة والتحول وعدم الثبات، وهذا ما نتج عن التحول الرقمي، وهو بطبيعته يحدد نوع المراقبة ومعرفة أبعادها، وتأثيرها المعاصر على المستوى التكنولوجي والاجتماعي معاً، فضلاً عن السياسي. فهنالك الدولة والسلطة هي من تراقب، بينما هنا تكون المراقبة تبادلية بين الأفراد من خلال صفحاتهم ،وكذلك الشركات من خلال الخوارزميات لتحدد نوع الاستهلاك وانماطه.

كلمات مفتاحية: المراقبة ، العقاب، فلسفة الحداثة، الجسد، السيولة، الأمن.

Transformations in the Philosophy of Surveillance: From Michel Foucault's Disciplinary Society to Zygmunt Bauman's Control Society

Abstract

Twentieth-century philosophers and sociologists have focused extensively on defining human behavior as it emerges from the norms and regulations established by power. This focus reveals the profound relationship between knowledge and politics, wherein philosophy plays a primary role in analyzing the principles that legitimize these laws and identifying theories through which individual conduct can be refined. Surveillance emerges as a core function of power used to define such behavior, a theme that occupied Michel Foucault throughout his philosophical works, most notably in Discipline and Punish. However, it can be argued that Foucault's conception of surveillance remained confined within the framework of solid modernity, manifested in the prison, the school, and the hospital. In these spaces, power operates through disciplinary rules driven by hidden forces, aiming not merely for punishment but for discipline; the mere knowledge of being watched compels the individual to self-regulate.

The distinction arises with Zygmunt Bauman regarding the nature of surveillance, as each philosopher's view is rooted in a different stage of modernity. While Foucault is characterized by solid modernity, Bauman is defined by flexibility within his liquid philosophy. In Bauman's framework, the criteria of power shift toward speed, transformation, and instability, byproducts of the digital revolution. This digital shift dictates the nature of contemporary surveillance, shaping its technological, social, and political dimensions. Whereas Foucault's model posits the State and central authority as the observers, Bauman's model describes a mutual or synoptic surveillance among individuals via social media, as well as by corporations using algorithms to track and define consumption patterns.

Keywords: Surveillance, Punishment, Philosophy of Modernity, The Body, Liquidity, Security.

المقدمة.

لم تعد السيطرة كافية في إعادة إنتاج الإنسان، أو العمل على تغيير وعيه، بل الهيمنة تكفلت بتلك المهمة في الانتقال من لغة القوة أو منطق القوة إلى قوة المنطق والمعرفة، وذلك بعد الخروج من مجتمع السيطرة الذي عمل فوكو على تفكيكه؛ فعملية انتقال الفرد من الأسرة إلى المدرسة إلى المجتمع أو الثكنة العسكرية أو المستشفى لم تعد كافية، بل انتقلت إلى التحكم بالمجتمع. وهنا يختلف معنى المراقبة، وتحديداً في الجانب الجسدي (أي مراقبة تحركات الجسد)، إلى معنى المراقبة

الإلكترونية من خلال البيانات الشخصية في برامج التواصل الإلكتروني وأهمية الخوارزميات فيها. وهنا المهمة تعقدت بتطور العلم وتوسع المختصين في هذا المجال؛ لذلك سوف ننتقل في الفلسفة المعاصرة بين ميشيل فوكو في مجتمع الانضباط، الذي ينظر للمراقبة بأنها عملية توجيه من خلال اللغة والإعلام، وصولاً إلى زيجمونت باومان في مجتمع التحكم. تعقب ذلك الانتقال وجود أيديولوجيات ومدارس فكرية ساعدت على هذا التغيير، من العولمة والليبرالية الجديدة وانفتاح السوق الحر بين الدول.

إن المراقبة عند باومان هي امتداد لفلسفته في الحداثة السائلة، التي تكمن فيها التقاء صفات التحديث، وهي بمعنى إذابة الثوابت أو المرتكزات، وإن اقترنت مع السيولة أدت نفس المعنى، مما أثر على موازيين القوى في الفصل بين السلطة والسياسة، بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون؛ بين ضعف القوة الفاعلة وقوتها في التحكم سواء من قرب أو من بعد، وما يصاحب هذا الفصل من غياب القوة الفاعلة أو ضعفها. ولكن التساؤل: كيف انتقلت وظيفة المراقبة من صفتها الإلهية إلى صفة إنسانية؟ علماً أن الإجابة تبدأ من عصر التنوير؛ "جرى علمنة فكرة الإله الرقيب، وأصبح الإنسان الحديث هو الرقيب الذي لا بد أن يُخضع العالم لسلطته ونظامه، ويحقق الانضباط والامتثال، ويستعين بالعلم في تأسيس نظام مثالي، فكانت المراقبة تشير إلى سيطرة الإنسان وإلى إدارته للأمور بما يحقق النظام والانضباط والانسجام والكمال النهائي والوضوح التام الذي لا يعرف الغموض ولا الإبهام ولا الالتباس" (باومان وليون، ٢٠١٧، ص٧). وهذا ما يحدد نوع المراقبة، سواء أكانت انضباطية أم عقابية.

فالإشكالية التي قامت من أجلها الدراسة هي : كيف يمكن لهذه القواعد، أو ما جاءت به الفلسفة من أفكار ونظريات وضوابط خُلقية، بدلاً من أن نجعلها وسائل للفهم، أن تكون وسائل للضبط بيد السلطة؟ وكما خضع العلم لما أنتجه من وسائل وآلات، فبدلاً من أن تكون بخدمته، تكون للسيطرة عليه. والفلسفة كذلك من خلال ما جاءت به من تفكيك الخطاب السلطوي الذي وظف كل شيء لخدمته؛ فالسلطة حولت الإنسان إلى آلة مطيعة من خلال ضوابطها. وإن بدأ فوكو بإشارة بسيطة في تحولات المراقبة إلى أشكال أكثر تقنية، إلا أننا مع باومان نجد تحليلاً كاملاً ليس فقط في كتابه "المراقبة السائلة"، بل في كل فلسفته السائلة؛ إذ أثارت التقنية مخاوف الإنسان بدلاً من أن تبدد خوفه إزاء الاختراعات التي انتهكت خصوصية الإنسان، وبدلاً من أن تبقى قضية الأمن بيد الدولة، أصبحت مسؤولية الفرد.

المبحث الاول. فلسفة المراقبة عند ميشيل فوكو.

أولا :- ماهية المراقبة.

تختلف معاني الانضباط وفق الدلالة المبتغاة من المعنى، وحسب رؤية الفيلسوف لها؛ سواء كان الغاية من المراقبة هو انضباط الفرد ومعالجة السلوكيات المنحرفة، أو كانت مراقبة حالة معينة هي محاولة اكتشاف جديدة تغير مسار التجربة إذا ما ذهبنا في اقتران المراقبة مع التعلم. "فكرة الانضباط تقترن بالتدريس والتعلم مسألة أساسية، فهو مشتق من الكلمة اللاتينية (disciplina) بمعنى تعليم الطلبة أو التلاميذ (فكلمة disciplina اللاتينية تعني: التلميذ). وحتى بواكير القرن السابع عشر كان الانضباط يستعمل بمعنى التعليم أو التدريس... ومنذ القرن الخامس عشر صار الانضباط يقترن بسلوك معين وفعل مناسب ومران عقلي وأخلاقي، توجزه الدعوى بأن المقصود من الحياة الحاضرة أن تكون حالة انضباط لحياة مستقبلية" (موريس، ٢٠١٠، ص ١٢٦).

لا بد أن نعرف المراقبة، وكثيراً ما استعمل مصطلح "بانوبتيكون (Panopticon): "المتكون من مقطعين؛ (opticon–) تعني مراقبة، و (pan–) تعني الكل، وهو نوع من السجون قام بتصميمه جيريمي بنثام، والغاية منه أن المراقب بإمكانه مراقبة جميع السجناء دون معرفتهم، ووصفها بأنها طريقة جديدة في "سيطرة العقل على العقل". فيما بعد أصبحت هذه الفكرة أرضاً خصبة للعديد من الفلاسفة، ولا سيما فوكو وتشومسكي وكذلك باومان (ويكيبيديا: ٢٠٢٥)، كما سوف نلاحظه مع فوكو.

يضاف إلى ذلك أن مراقبة فوكو تبدو فيها فكرة "البانوبتيكون" فكرة عبقرية؛ فهي على أحد المستويات نظرية حول آلية المراقبة، وهي على مستوى آخر وسيلة لوضع المراقبة داخل قصة الحداثة التي وظفتها السلطة في السيطرة على الأفراد – الأجساد. ومن خلال منظور فوكو – الذي اهتم بما جاء به بنثام في تصميمه – باعتبار البانوبتيكون مفتاحاً لفهم نشأة المجتمعات الحديثة الساعية إلى الانضباط الذاتي (باومان، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص٦٩)، وانطلاقاً من معنى البانوبتيكون، يجادل فوكو لصالح أهمية "إمكانية الظهور الدائم" بوصفه ميلاداً عاماً لممارسة السيطرة على الجسد أو لتنسيق أجساد فردية مع سواها؛ فالسجن يمثل حالة متميزة لموقع منظم لمعنيين من الانضباط.

بيد أن دور العقل في السلطة والسياسة والمراقبة لا يعني محاكمته أو تبرئته أو إدانته، كما لا يعني فحص المسار العام للعقلانية المنحدر من عصر الأنوار على

طريقة مدرسة فرانكفورت التي ينوه بها فوكو، بل يعني في نظر فوكو اكتشاف أي نوع من العقلانية احتفظ به المجتمع الغربي الحديث، من خلال تحليل مسارات مجالاته المختلفة التي يتناسب كل منها مع تجربة إنسانية كالحمق والجنس والمرض والجريمة. ولن يتأتى هذا الاكتشاف إلا بالحفر في الماضي عن أشكال العلاقة بين العقل والسياسة، حفراً وفق منهج فوكو الجينالوجي (حيمر، ٢٠٠٨، ص٣١٠).

ثانياً:- المراقبة: رؤية فلسفية تاريخية

العلاقة بين الانضباط والسلطة لم تجسد مع فوكو فحسب، بل كذلك مع علماء اجتماع وفلاسفة مثل ماكس فيبر، الذي خصص فصلاً كاملاً من كتابه "الاقتصاد والمجتمع" عن هذه العلاقة تحت عنوان "تطور الانضباط وتشيؤ أشكال السيطرة"، كما سنجده عند فوكو بالتنميط العقلاني؛ "يصوغ فيبر مفهوم الانضباط بمعارضته مع فكرة حرية الفعل الفردي... في الانضباط العقلاني هذا ما يسمح بتنفيذ الأمر المعطى بطريقة دقيقة ومن دون أي نقد شخصي، ويعود ذلك إلى الاستعداد الآلي الذي يتأتى من استبطانه بواسطة تمارين طويلة من خلال التعلم الصارم" (سنتومير، ٢٠٢٣، ص٣٢).

إن الغاية من هذا التعليم هو خضوع الأفراد وتنميطهم عقلياً، ولعل أول من أسس ذلك هو إيمانوئيل كانت في فلسفته النقدية، من خلال مقولاته الكلية التي القصد منها توحيد الأفعال وفقاً لنمط عقلي موحد، الغاية منه هو الانضباط والتحكم بالأفراد. ودائماً ما يستغل هذا التنميط من قبل السلطة لتمرير مشاريعها من دون اعتراضات؛ إذ يسمح الانضباط ببلوغ التنميط العقلاني للطاعة لدى العديد من الأفراد، والوصول من خلال ذلك إلى تجانس الفعل والسلوك الخاضع للأوامر.

يحلل فوكو دور الدولة الحديثة من خلال أجهزتها المختصة في عملية مراقبة السكان، مقارناً بذلك بين إدارة السجن وإدارة الدولة. أثارت المراقبة — أو مفهوم المراقبة — أثراً فلسفياً اجتماعياً؛ إذ يركز فوكو على الانضباط، ولا سيما بعد الثورة الفرنسية ودخول الإصلاحات الدستورية والقانونية؛ إذ من خلالها دخل المجتمع في شبكية الانضباط المعقلن لكل مؤسساته ونشاطاته، ولا بد من الوقوف على هذه الشبكة.

وهي الشبكية المعبر عنها "أركيولوجياً": المستوى المادي الدقيق لتوسيع الانضباط في الفعاليات. ذلك الانضباط الذي يشمل الهيمنة بما فيها السيطرة والرقابة على الفعالية اعتباراً من الجسد الفردي إلى الجسد الاجتماعي. فالمجتمع الانضباطي ليس مجرد

تفريغ لشبكيات من السلطة تتنزل كلها من السلطة العليا الحاكمة أي الدولة، بل هو يقوم على مبدأ تنويع السلطات، وليس تفريغ سلطة واحدة. ويكشف فوكو مثلاً في سلطة البوليس أنها بالرغم من أنها تمثل جهاز الرقابة والضبط المباشر للدولة (فوكو، ١٩٩٠، ص٣٥)، إلا أن هذه الرقابة للسلطة قد تكون خارج نطاق الدولة؛ "نموذج السلطة الذي تمارسه هذه المؤسسة، والميكانيزمات التي تستخدمها والعناصر التي تطبقها إنما هي خاصة... يستنتج أن السجن بالأحرى ليس مصدره القانون الجنائي، بل هو سبق القانون، وجاء هذا فيما بعد لينظمه. إن للسجن مؤسسته الخاصة، وطريقة نشوئه وهيكلته المتعلقة به وحده، كما لو كان سلطة مضافاً إلى الدولة أو المجتمع" (فوكو، ١٩٩٠، ص٣٥).

إذ يحاول عبر "جداول بانوبسية" أو "بانوبنيكية" حسب مفهوم البانوبتيكون– panopticon: التي هي (جداول انضباط) تعيين وتصنيف القواعد العامة وشروط الاشتغال والتقنيات والإجراءات والعمليات المتميزة والآليات والمبادئ والعناصر التي تركب (مايكروفيزياء السلطة) (سارتو، ٢٠١١، ص ١٠٨)، الغاية منها تحسين سلوك الفرد سواء كان السجين أو المجنون حسب سلسلة فوكو في كتبه: "المراقبة والمعاقبة" و"تاريخ الجنون". فاستخدم تصوير "البانوبتيكون" أو السجن الذي يمكن فيه مراقبة الجميع عند جيرمي بنثام باعتباره الصورة المجازية الأصلية للسلطة الحديثة. ففي البانوبتيكون، يتقيد النزلاء بالمكان ويمنعون من أشكال الحركة كافة، محبوسين بين جدران سميكة غليظة شديدة الحراسة، في أسِرّتهم أو مقاعد عملهم؛ فلا يمكنهم أن يتحركوا لأنهم مُراقَبون، وهم مضطرون إلى التزام أماكنهم المحددة في الأوقات كافة لأنهم لا يعلمون – ولا سبيل لهم إلى أن يعلموا – أين حراسهم في هذه اللحظة، هؤلاء الحراس الذين ينعمون بحرية الحركة كما يشاؤون (باومان، ٢٠١٦، ص٥١). فالمصح والمستشفى والسجن والمشغل (المصنع فيما بعد) والثكنة والمدرسة، هي مؤسسات بانوبتيكية لتمفصل الملفوظي والمرئي معاً، لإنتاج الانضباط حصراً بين جدران هذه المؤسسات، ولكن بثاً وإشعاعاً وامتداداً إلى جميع سطوح ومفاصل وإرهاصات المجتمع" (فوكو، ١٩٩٠، ص٤٢). وهذا ما يميز المراقبة عند فوكو بأنها ثابتة بالمكان والزمان، بل إن قوتها في ثباتها.

ليس الغاية أو القصد من بيان المراقبة بوصفها ممارسة سلطوية أن نبين وظيفة السلطة أو مهامها، بقدر ما نريد أن نعرف فلسفة المراقبة، وأن السلطة ليست "ملكية" بل هي "إجراء"، ومن ثَمَّ هي ليست محل أرصاد لكنها هي من ترصد وتبين وتحلل المراقَب. وفي

هـذا، يكـون التركيـز علـى الجسـد ومـدى الممارسـات الانضباطية في إنتاج "الأجسام الطيّعة".

ثانياً: – المراقبة الجسدية .

الجسد والسلطة؛ كثيراً ما عمل فوكو علـى تحليـل العلاقـة بينهمـا، فالجسـد هـو محطـة السـلطة لـيس في مراقبتـه وترويضـه فحسـب، بـل في إعـادة إنتاجـه مـن جديد، وتشترك في ذلك مع الهيمنة في مراحـل مختلفـة من الإنتاج وفـق رمـوز يعمـل الجمهـور أو الأفـراد علـى تقليـدها: "إن الجسـم البشـري لـه علاقـة بالمجـال السياسـي؛ حيـث تـتحكم فيـه العلاقـات القائمـة علـى السلطة بصورة مباشرة، فهـي تسـتثمره وتراقبـه وتدربـه وتعذبه وتجبره على أداء مهمـات معينـة، وعلـى تقـديم فروض الولاء والطاعة" (كيد، كارين، وهراري، ٢٠١٢، ص٢٥٧).

لا تنفصل الرقابة عن السلطة كأداة، وهذا ما كـرس له فوكـو جهـوداً كـبيرة، ولا سـيما في دروسـه الأولى لمـا سماه "السلطة الانضباطية": "تلك السلطة الـتي تُمـارس على الجسد بواسطة تقنيـات المراقبـة (البـانوبتيكي – Le Panoptique)، أي مـا سيصـبح في نهايـة المرحلة الحديثة بـ 'السلطة الحيوية'، تلك السلطة الـتي تُطبق علـى السـكان ولـيس علـى الأفـراد، علـى الحيـاة وحياة السـكان" (فوكـو، يجـب الـدفاع عـن المجتمـع، ٢٠٠٣، ص٦–٧).

إن السـيادة والانضـباط، والقـانون والسـيادة، والآليات الانضباطية، هي قطع مُشـكِّلة للآليـات العامـة للسلطة في المجتمع. فلنقل إنـه مـن أجـل النضـال ضـد الانضباطات، أو بشكل أفضل ضـد السـلطة الانضـباطية بحثاً عن سلطة (غير) انضباطية، إلى أين يمكن أن نلجأ غير الذهاب إلى القانون القديم للسيادة؟ قـانون جـديد، مناهـض للانضـباط ومنعتـق في الوقـت نفسـه مـن مبـدأ السيادة (فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، ٢٠٠٣، ص ٦٢).

اتخذت المراقبة عند فوكو موضعة الجسد؛ "جسـد الإنسان المكان الوحيد الذي تتقاطع فيـه وحولـه علومـه وممارسـاته كلـها" (فوكـو، ١٩٩٠، ص٣٤). وهنـا لا ينفصـل الجسـد عـن السـلطة والمعرفـة، أي شـبكيات الانضباط المعقلن؛ فالجسـد يكـاد يكـون مرتكـز السـلطة وتحولاتها في السيطرة عليه وتقنينه وقولبته، لـيس فقـط بالقوة بل بالتكنولوجيا كما سنلاحظ: "الجسد هو موضع ونقطـة تكـور لمتناقضـات السـلطة في كافـة مراحـل تحولاتها، إنه بؤرة تعكس قوتها وجبروتهـا وقسـوتها؛ فمرة يتحول الجسد إلى تعبير وشكل من أشكالها كمـا في الجنـدي ورجـل الشـرطة والأمـن، وأخـرى يتحـول إلى

ساحة ومسرح ومبيان يوضح قوتها وسطوتها كما في جسد المحكوم والمعاقب والسجين، ولكن السلطة في المرحلة الأخيرة تتحول إلى آلية انتشارية مبثوثة في كافة أرجاء الجسد الاجتماعي" (محمد، ٢٠١٥، ص١٢٦).

لعل من العقوبات التي تُمارس على السجين هو ما يسميه فوكو "الوسم": وهو فعل استحداث ندبة، أي وضع علامة على الجسد، أو باختصار أن يُفرض على هذا الجسد بخسٌ افتراضي أو مرئي؛ فإذا لم يُصب الجسد العيني للفرد، يكون القصاص بإلحاق تدنيس رمزي باسمه، وإذلال شخصه أو النيل من منزلته. وفي جميع الأحوال، ترك أثر أو ما يشبه الأثر على الجسد المرئي أو الرمزي، المادي أو الاجتماعي، البدني أو المعنوي (فوكو، المجتمع العقابي، ٢٠٢٢، ص٣٧). بالإضافة إلى عقوبة السجن، يبقى مدلول العقوبة حاضراً في تمييز الشخص المُعاقب على اختلاف الأثر، من الندبة أو الوسم الذي قد يصل إلى بتر جزء من الجسم، وهذا أقسى أنواع العقوبات ليس الجسدية فحسب بل حتى النفسية والاجتماعية. وهنا يتحول أثر العقوبة من وصفه انضباطياً غايته إصلاح الفرد، إلى تعذيب الفرد ليس إلا، أي غياب الغاية من السجن وهي الإصلاح وتغيير سلوك الأفراد أو توجيههم نحو الاعتدال.

يستشهد فوكو بجسد شخصية يجعلها نموذجاً للإنسان المعذب وهي (داميان)*، وسيظل هو ذاته دليل الجسد الآخر الانضباطي، حتى عندما ينتقل من مرحلة التعذيب المباشر والمعروض جماهيرياً إلى نوع التعذيب الآخر "الـ ناعم" (وهذا مكمن التقاء الدراسة مع باومان في تحول المراقبة إلى ناعمة أو سائلة مستثمرة تقدم التقنية). هذا التعذيب الموجه إلى روح هذا الجسد، والذي يجري إخفاؤه وراء أسوار السجن المراقَب جداً، فإن "الجسد الفالت" (عكس الانضباطي) سيظل تاريخ مؤسساته الدليل والشاهد على مؤسسات الجسد الآخر الانضباطي (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص٣٤). فالسجن عبارة عن تقنين للزمان الذي ثبتت مراقبته ساعة بساعة، يضاف إلى ذلك أن السجن يمثل تنظيماً وتطويعاً لحركات الجسد عن طريق المراقبة؛ لهذا السبب يعتبر فوكو المجتمعات الحالية هي مجتمعات مراقبة أكثر مما هي مجتمعات عقاب (صالح، ١٩٨٤، ص٤٧).

قدم فوكو صور عدة لجسد المحكوم عليه، يمكن اختزالها بصورتين: الجسد المعذب والمعرَّف به عند العوام المسمى "داميان" كما مر سابقاً، والجسد الذي تم تأديبه وإخضاعه للانضباط لسجين في زنزانته، والذي يبقى سراً تحت تهديد المراقبة المستمرة (ليشته، ٢٠٠٨، ص٢٣٧). لذلك يذهب إلى أنه من غير الممكن

الفصل بين ميلاد السجن باعتباره الشكل الرئيسي للعقاب القانوني في القرن التاسع عشر، وبين تاريخ عدد من المؤسسات –مثل الجيش والمصنع والمدرسة– وجميعها تؤكد على تأديب وانضباط الجسد من خلال تقنيات المراقبة (ليشته، ٢٠٠٨، ص٢٣٧).

تُستعمل التكنولوجيا في الهيمنة على الجسد وذلك بمساعدة السلطة: "إن كل اقتناص للسلطة كجسد فيزيائي أو مادي يعني الهيمنة على بقية الأجساد، ويعني في الوقت ذاته وبالضرورة إنتاج الجسد والروح. إن كل تكنولوجيا سياسية هي إنتاج للأجساد الفيزيائية والأخلاقية على السواء. وتعني التكنولوجيا السياسية للأجساد تدجينها واستثمارها من أجل إنتاج المزيد من السلطة. إن السلطة كرأس المال لا تشبع؛ فالأمر يتعلق في نهاية المطاف بخلق أجساد سياسية، أو بالأحرى مسيسة وبوليسية" (صالح، ١٩٨٤، ص٤٧). وإن دراسة الممارسات التي تقع على هذا الجسد، والتي يوقعها كذلك على أجساد آخرين، إنما هي موضوع الفلسفة عند فوكو (فوكو، المراقبة والمعاقبة "ولادة السجن"، ص٣٤)؛ لذلك تختلف سلطة الانضباط عن أنواع السلطات الأخرى التي غايتها تملك الأجساد.

الغاية هي الوصول في المراقبة إلى أن يراقب الإنسان ذاته ويهذب سلوكه، ولكن هل هذا ممكن في ظل تطور وسائل التقنية أو وسائل الإغراء التي لم يكن التركيز عليها مفعلاً؟ لعل الظروف التي عاصرها جيريمي بنثام، والتي فكك من خلالها فوكو مشروعه، لم تكن هي ذاتها الظروف في عصر الحداثة السائلة؛ فلم يخطر ببال بنثام أن "الإغراء والإغواء مفتاحان لكفاءة البانوبتيكون في توليد السلوك المرغوب"، فقد كان في أيامه "صندوق العقاب" لا يحتوي إلا على العصا، على العكس مما سيعمل عليه باومان في المراقبة السائلة، والتي منها "المراقبة الاستهلاكية" كما سنرى، التي تعتمد على "الإغراء لا الإكراه، ويكون هذا النوع في التخلص من السلع المعروضة، ولا سيما إذا علمنا تعاون ضحايا الاستغلال ضمن رغباتهم كما هي في ملاهي الإغراء والإغواء في الأسواق الاستهلاكية" (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص١٣٦).

المبحث الثاني: المراقبة السائلة عند زيجمونت باومان.

أولا:– فلسفة المراقبة ضمن منطق السيولة.

المراقبة التي جاء بها باومان محاطة بفلسفته، وهي سلسلة متكاملة لا تنقطع أجزاؤها ولا يمكن فهمها منفصلة؛ من حيث تعريف المراقبة أولاً، ومن علاقاتها

المتعددة بالحداثة التي تتصل بالأمن والخوف والشر، ومن كونها بالأساس تعمل وفق منطق السيولة أو الإذابة.

هل توجد علاقة بين السيولة والصلابة؟ هذا ما يمكن معرفته في حالة تطور الحداثة؛ فحالة الحداثة السائلة تتمثل في تغييب لحالة الصلابة وانعكاساتها المختلفة سواء كانت على مستوى الوجدان– الذهني: (اليقين). ودور القوة الدافعة الرئيسة، المتهمة بتغييب الصلابة. في عملية التحديث الذي يستمد قوته الدافعة من داخله، أي: إذابة وتمييع مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكيانات المستقرة، أو الكيانات التي تستمد بقاءها واستمراريتها من داخلها على نحو ثابت (البُنى الاجتماعية، والروابط الإنسانية، والنماذج السلوكية، والنماذج القيمية)؛ فضلاً بما يترتب على ذلك التمييع من إضعاف لقوتها وقبضتها على النموذج الإنساني للوجود في العالم (باومان، ٢٠١٦، ص٢٠). وهذا ما يترتب عليه الأمن وعلاقته الوجودية.

إن فكرة باومان عن الحداثة السائلة تؤطر المراقبة بطرق جديدة، وتقدم رؤى ثاقبة مثيرة عن أسباب تطور المراقبة بالطرق المختلفة التي تتطور بها. إن المراقبة هي أحد الأبعاد المركزية للحداثة، ولكن الحداثة ليست ثابتة، ولا بد أن نتساءل: عن أية حداثة نتحدث؟

بعد الحديث عن "الحداثة" و"ما بعدها" و"الحداثة الفائقة" و"نهاية التاريخ"، فقد انقلبت الحياة الاجتماعية وتغير الوضع الجذري فيها. إن هذا الحديث يتمثل في الجهد الطويل الذي بُذل من أجل زيادة معدل سرعة الحركة حتى وصل إلى حده الطبيعي. هنا أصبح الحديث عن خروج السلطة عن حدود المكان والدولة؛ وهذا الانتقال يحدد نوع المراقبة من كونها صلبة إلى سائلة: "فالسلطة يمكن أن تتحرك مع سرعة الإشارة الإلكترونية، ومن ثم فإن الزمن الذي تتطلبه حركة مكوناتها الأساسية جرى اختزاله في آنيتها ولحظيتها" (باومان، ٢٠١٦، ص٥٢).

فالحداثة السائلة أكثر من مجرد نقيض للحداثة الصلبة، وفي واقع الأمر تعكس هرم القيم الذي اتخذته الحداثة الصلبة؛ فزيادة عمليات الإذابة/ التمييع الجنونية إلى درجة تجعل إعادة تجميد الكتلة المنصهرة الناشئة أمراً مستحيلاً، إذ جاءت لتضع في قالب مادي تُشيَّئ فيه التصور الحداثي الصلب لنظام يستبعد البدائل كافة، بل ويلغيها (باومان، الحداثة السائلة، ٢٠١٦، ص٢٢). ونلاحظ ذلك التأثير في الانتقال من حالة اليقين إلى حالة اللايقين، وحالة من الخوف واللامن، وتحول حالة الثبات إلى حالة متنقلة ومتغيرة عبر الزمن.

بدأت عملية الإذابة –وهنا تكمن المفارقة– تحت راية الكفاح من أجل الوصول إلى الصلابة وترسيخها: كفاح ضد تفكيك الروابط الإنسانية والمنظومات الاجتماعية وتقطيعها، كفاح ضد تفكيك النظم وما يتبعه بالضرورة من فقدان الأمن الوجودي. في أثناء ذلك الكفاح، حُددت البنى المتوارثة من أجل إذابتها وصهرها، لا لأن الروح الحديثة تكره الصلابة في حد ذاتها، بل لأن هذه البنى لم تكن صلبة بما فيه الكفاية (باومان، ٢٠١٦، ص٢١).

الحداثة السائلة هي إذابة متواصلة وتفكيك مستمر للمراكز الصلبة كافة لصالح "اللعب الحر"؛ فلا تحتاج الحداثة السائلة إلى حراس، ولا أهل تخطيط وتنظيم وإنتاج، بل ترحب بمن يسميهم باومان "أهل الصيد"، وهم أهل السوق والاستهلاك واللذة والجنس والجسد، يبحث كل منهم عن فرائس جديدة كل يوم، لكنهم يعيشون في حالة شبه دائمة من اللايقين، وينتابهم قلق شبه مزمن من الاستعباد من سياق الصيد (باومان، ٢٠١٧، ص٨). فتتولد حالة من اللايقين تجمع بين الإحساس بالجهل (استحالة معرفة ما سيحدث)، والإحساس بالخوف الذي ينبث في النفوس من دون أن تستطيع إدراكه ولا تحديده ولا وصفه (باومان، ٢٠١٦، ص٣٣). فعاملا اللايقين والخوف من أبرز معالم السيولة في الحداثة، وانتقالاً إلى المراقبة، فإن حالة العيش في هذه السيولة تشبه السير في حقل ألغام؛ فالجميع يعلم أنه ربما يحدث انفجار في أي لحظة، ولكن لا يعلم زمان ومكان الحدوث.

المراقبة جزء من فلسفة باومان في الحداثة السائلة، وعلى أساس فلسفته في السيولة جاءت نظرية "المراقبة السائلة". فالمراقبة التي جاء بها باومان متغيرة وفق حالة السيولة والمرونة التي جاءت بها الحداثة؛ فهي تستجيب لحالة السيولة التي نعيشها وتعيد إنتاجها، وتنسكب في جميع الأركان من دون وعاء ثابت، بل في وعاء ترجه الدواعي الأمنية ويفرغه التسويق الملحاح الذي تقوم به شركات التكنولوجيا.

لكن ما علاقة المراقبة بمجتمع التحكم؟ ولا سيما إذا ما قصد باومان المراقبة بالميوعة أو السيولة، وهذا ما يحدد علاقة التحكم بالعالم الافتراضي. إن علم التواصل والتحكم في الآلات (منذ الخمسينيات من القرن العشرين) قد وجد مأواه في العالم الافتراضي ورفيقته القريبة "المراقبة"؛ فلا عجب أن يرى أصحاب نظرية المراقبة الصاعدة أنفسهم في إطار مجتمعات التحكم وثقافات التحكم، فبالرغم من تميز الأخير بالميوعة، على العكس من العمل في الفضاءات الثابتة للبانوبتيكون وحظائره المسيجة (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص١٣٤).

المراقبة السائلة ليست طريقة كاملة لتحديد أبعاد المراقبة، إنما هي أقرب إلى "توجه" وطريقة لتحديد مستجدات المراقبة في الحداثة المائعة (السائلة)؛ وهذا ما يحدد مجالات المراقبة السائلة، وكذلك العلاقة مع فلسفة الحداثة التي هي جزء منها. فالمراقبة تلين على وجه الخصوص في العالم الاستهلاكي، وترخي الحبال القديمة، وتوظف بسهولة بيانات شخصية منتزعة لغرض ما في أهداف أخرى.

ثانياً:- المراقبة والتقنية.

في المراقبة والتقنية، لكل منهما طبيعته الخاصة، على أن تأثيرهما مشترك على المجال الاجتماعي من جانب، والمجال السياسي وتحقيق الأمن والحفاظ على معلومات الأفراد من جانب آخر؛ فقد تؤدي وسائل هذه التقنية إخفاقاً في حماية الأفراد، وهذا كذلك متعلق بماهية المراقبة كمدلول مختلف عند باومان الذي يجمع بين هذين الحقلين. إن تعريفه للمراقبة يضفي ترابطاً لا يمكن الفصل فيه بين المراقبة والتقنية، إذ يُعرف "المراقبة السائلة" بأنها: ليست مجرد آلة رصد، أو كاميرا في ركن المتجر، أو أمام بناية سكنية؛ إنها التطبيق الذي تستخدمه للبحث عن طريقك فيدل جهات أخرى على مسارك وحركتك، وعين صغيرة مثبتة على جهاز "اللاب توب" تسجل محادثاتك مع الأصدقاء، وهي أجهزة رصد وتحليل لكل ما يخصك من تفاصيل تدخلها بعفوية عند التسجيل لخدمة أو موقع إلكتروني، لتتراكم هذه المعلومات ويتم تبادلها بين جهات السيادة ومؤسسات التسويق لتتحدث عنك بدلاً من أن تتحدث أنت عن نفسك، فهي منظومة متابعة وتعقب وتتبع وفرز وفحص ورصد ممنهج (باومان وليون، ٢٠١٧، ص١٢).

إن تطور التقنية قد انعكس على المراقبة كذلك، لكن نجد هذا حتى مع الجسد الذي أشار إليه فوكو من خلال السجن، وهذا ما يتعلق بواقع المراقبة مزامنة مع العالم الافتراضي. وفي هذا يتحول الجسد من كونه محيطاً بالمعلومات إلى العكس تماماً؛ فالأخيرة (المعلومات) هي التي تحيط بالجسد وتبين هويته، ولا يمكنه العبور أو التنقل بين الدول إلا من خلال هذه المعلومات: "فالأجساد تتحول إلى (صيغ معلوماتية)، وتختزل إلى مجرد بيانات، وربما يتضح ذلك على أكمل وجه في استخدام البصمات والإحصاءات الحيوية على الحدود. ولكن في هذه الحالة النماذجية (Paradigmatic)، تتمثل الغاية في التحقق من هوية جسد الشخص حتى يمكن السماح له بعبور الحدود (أو عدم السماح له بعبورها)؛ فالمعلومات الخاصة بالجسد تعامل كما لو أنها حاسمة في تحديد هوية الشخص. وإذا كان الأمر كذلك، فثمة قلق بشأن

كفاية بصمات الأصابع أو قزحية العين(Iris scan) وتجاهل وحدة الجسم وسلامته" (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص١٣٥).

فالجسد لم يختفِ تأثيره بوصفه محل تركيز المراقبة، بل تطور، وهذا ما يختلف فيه باومان عن فوكو بسبب تطور التكنولوجيا، ولا سيما فيما يعرف بـ (التكنولوجيات البيومترية)؛ وهي وسيلة للقياس تركز على الصفات الفيزيائية أو الفسيولوجية، أو على الجسد بوصفه محدداً فريداً لهوية الأفراد والتحقق منها. ومع تحول الجسد إلى "كلمة سر"، تتحول شبكية العين أو قزحيتها، أو حتى زاوية الأنف –من خلال خوارزميات– إلى ترميز ثنائي بغرض التحقق من الهوية أو تحديدها (مارك ب. سالتر، ٢٠٢١، ص١٦٣). كما أن مشكلة الهوية والانتقال بين البلدان رصدت لها الدول الكثير من الجهود والأموال لتعزيز الأمن.

إذ كان الهدف من مشروع قياس أجزاء الإنسان وبصمات الأصابع إيجاد بصمة جسدية لا يمكن تزويرها، وكان الهدف منع الاحتيال، كأن ينتحل ذوو السوابق هوية أخرى، ليس هذا فحسب بل بهدف التثبت من الهوية الشخصية بشكل أكيد؛ حتى إن بعض الدول –ولا سيما الأنظمة الديمقراطية– رفضت تعميم المطابقة "البيومترية" خوفاً من التعدي على الحياة الخاصة وحقوق المواطنين (ماتلار، ٢٠١٣، ص٣١)، حتى وإن كانت هذه الإجراءات التي تعمل بها الدولة بالضد من الحريات، ليس فقط بالسجن، بل كذلك على مستوى العالم الرقمي أو الافتراضي.

قد تكون المراقبة انتهاكاً للحرية الشخصية وتحديداً الخصوصية، ولا سيما عند السجناء: "إن الخصوصية تتطلب مأوى أو ملاذاً مثل الغرف الخاصة، والحدائق المغلقة، والخلوات، وأسوار الاحتراس ضد المتطفلين، وعلامات الأماكن للاستعمال الشخصي، والحماية الفعالة من التعدي. والوصول إلى مثل هذه الفضاءات هو دائماً أمر أو موضوع للتميز والرفاهية؛ فالأثرياء وحدهم والأقوياء يفترضون أن خيار الخصوصية متاح بشكل دائم كأمر واقعي، أما بالنسبة إلى سائر الأفراد فالخصوصية –حتى وإن كانت قضية قابلة للتطبيق– فهي هدف إشكالي صعب يحتاج إلى جهد كبير وتضحية" (باومان، الحرية، ٢٠١٢، ص٨٩).

أما على المستوى الرقمي الذي يحدد شكل المراقبة المعاصرة، التي بدورها تعتمد بشدة على قواعد البيانات القابلة للبحث فيها والمرتبطة بالشبكة، فإن نظاماً يعتمد "الأوتوماتيكية" مخول بأداء مهمة تصنيف السكان وتمييز الأهل من الغرباء، وبالتالي تحديد المستويات وفق سلم "الأكثر خطورة" وضمن قاعدة بيانات تجيز

مراقبة استباقية تعتمد بطاقات الهوية الشخصية؛ وإن كان ذلك على المستوى البعيد، مما يساهم في رصد الخطورة في الجانب الأمني والحد من مخاطر الإرهاب (مارك ب. سالتر، ٢٠٢١، ص. ١٤٥).

مما يطرح فكرة المكان المحظور–Ban) opticon)لتوضيح استخدام تكنولوجيات الصفحات والملفات الشخصية لتحديد موضوع المراقبة. ولكن ذلك يظهر من خلال تحليل نظري كامل لحالة (الأمن/ انعدام الأمن المعولم) الصادر عن أنشطة عالية التنسيق يقوم بها مديرو الخوف والقلق الدوليون، مثل شرطة الحدود وشركات الطيران؛ لأن البيروقراطيات السياسية والاقتصادية المتجاوزة للأقطار في مجال المراقبة والتحكم، تهدف لرصد حركة الناس والتحكم فيها من خلال المراقبة (باومان، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص٧٦).

إن إحدى المشكلات الأساسية في المراقبة المعاصرة هي تركيزها الضيق على التحكم، الذي يستبعد بسرعة أي اهتمام بفكرة "الرعاية". فإذا كانت التكنولوجيات الإلكترونية غالباً ما تخدم تضخيم بعض أكثر الجوانب جدلاً للمراقبة البيروقراطية (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص٥٦)؛ فالمراقبة السائلة هنا تسهم في تفكيك الشبكات الاجتماعية، أي (تداعي قوة الفعل الجمعي المؤثرة)، باعتباره أثراً جنابياً للخفة والميوعة الجديدة لسلطة تتسم بسرعة متزايدة من الزوال والتحول والتملص والحركة، ويمكن القول: من الهروب أو السرعة في الهروب. إن التفكك الاجتماعي شرط لهذا الأسلوب الجديد للسلطة بقدر ما هو نتيجة؛ فهو يتخذ من "فك الارتباط" وفن الهروب أدوات أساسية له، وهذا فضاء السلطة والمراقبة معاً. فالسلطة في ظل السيولة تتمتع بحرية التدفق والجريان، ولا بد من أن يخلو العالم من السياجات والموانع والحدود الحصينة ونقاط التفتيش المنيعة؛ فالشبكات الاجتماعية المتينة تشكل عائقاً في طريق السلطة، ولا سيما القوى العالمية العازمة على تفكيك مثل هذه التجمعات أو التنظيمات في السبيل إلى الميوعة المستمرة المتنامية (باومان، ٢٠١٦، ص٥٦).

إن سرعة هذه الشبكات والروابط الإنسانية وسرعة تفتتها وزوالها وانكسارها وتعليقها إلى شعار آخر، هي ما تسمح لهذه القوى أن تفعل ما تفعل. واقع الأمر أن السلطة صارت تتجاوز حدود البلد الذي يقيم فيه المرء... إذ يمثل اختراع الهواتف المحمولة (ضربة قاضية) رمزية للتعويل على المكان؛ إذ إن توافر تجويفة كهربائية يستمد الهاتف منها الكهرباء ليس ضرورياً لأمر يُعطى ويُنفذ، فلم يعد موضع "صاحب الأمر" مهماً، والاختلاف بين قريب وبعيد، أو بين البرية والمكان الذي يسوده التحضر والنظام، قد أُلغي تقريباً

(باومـــــــــــــــــــــان، ٢٠١٦، ص٥٢). فالمراقبة هنا انتقلت من الحصر والتجميع في مكان واحد إلى التشتيت والتجزئة لكل ما هـو اجتمـاعي وسياسـي، والمراقبة من بعيد بوساطة التكنولوجيا، ومعه الإنجازات الكـبيرة في الاتصـال بـل التحـول العلمـي في فـتح عصـر جديد بشرت به الهواتف المحمولة وتحـول الطاقـة مـن تجويفات كهربائية إلى طاقة محمولة (بطارية) (باومان، ٢٠١٦، ص٥٦). ممـا يتـبين أن المراقبـة تعمـل علـى التفكيـك مـن خـلال الهـدم والبنـاء في تقسـيم الأفـراد واستعمال أسلوب الجذب، وساعدت على ذلـك وسـائل الإنتـاج وفـق مـا يخـدم النظـام العـالمي. إن التيـارات المتشابكة للنظـام العـالمي اسـتمرت مـن دون أن يعتريهـا فتور أو وهـن لتشـكل الرجـال والنسـاء مـن جديـد وفـق وحـــدة الجـــزيء الإلكترونـــي، أو وفـــق مـــا يســـمى (السيبرنطيقا) أو علم الضبط والاتصال العصبي (باومـان، ٢٠١٦، ص٥٧)، الذي لعـب دوراً كـبيراً لـيس في فهـم حالات الأفـراد فحسـب، بـل في العمـل علـى تنمـيطهم وضبطهم من جديد.

في ارتباط المراقبـة بالتقنيـة، هـل تُعـد بـذلك حالـة اســـتهلاكية حالهـــا حـــال الإعلانـــات أو الترويـــج الاستهلاكي الإلكترونـي؟ قـد تـدخل المراقبـة في تحديـد أنواع الاستهلاك كما هي عمليات البحـث في "جوجـل" و"فيسبوك" ومواقع "أمازون"، ويعزز ذلك عوامل الإغراء نحو السـلع: "ينطـوي الاسـتهلاك علـى الإغـراء المتـع للمستهلكين، فإن هذا الإغراء هو أيضـاً نتيجـة للمراقبـة المنهجة العريضة، وهذا واضـح عـبر الأشـكال المختلفـة من تسويق قواعد البيانات في مواقع الإنترنت المختلفـة؛ مما يعـزز العلاقـة بـين الإنترنـت والمراقبـة بمـا يكشـف المراقبــة الخفيــة" (باومــان وليــون، المراقبــة الســائلة، ٢٠١٧، ص١٢٣). وتحت السطح تقع مجاهل ممارسات المراقبة المجهولة القائمة على استخدام الإنترنت، والأثر الشاسع للعلامات الإلكترونية التي نخلفها وراءنا ونحـن نقضي حوائجنا اليومية من المصارف والمحلات والمراكـز التجارية وفي كل مكان وفي كل يوم من أيام السنة.

وهذا ما يفتح باب الاتصال بين المراقبة والتقنية مـن جانب، والمراقبة والإغراء من جانـب آخـر؛ إن تحديـد الاسـتهلاك نـاتج عـن تحديـد الرغبـات، وهـذا متعلـق بدلالات الرغبة ضمن عمـل السـوق: "ربمـا تشـير كلمـة الرغبة (Desire) إلى دلالات كثيرة، ولنا في التسـوق خير دليل؛ فالمتسوقون هذه الأيام لا يشـترون أغراضـهم إشباعاً للرغبة، بل تحقيقاً للأمنيـة" (باومـان، ٢٠١٦، ص٤٦).

ثالثا: – الخوف والامن محل جدل المراقبة.

لعـل مهمـة الحداثـة هـي تحريـر العقـل وإخضـاع الطبيعـــة بالســـيطرة والهيمنـــة والـــتحكم. ولكـــن هـــل

استطاعت الحداثة الخروج من مأزق الفشل في تحقيق وعودها؟ وهذا ما يبين حالة الانتقال من الحداثة الصلبة إلى الحداثة السائلة. ولعل الأسئلة تتطور وتتعمق بتعدد حالات الخوف في طلب الأمن تارة، وبين حالات الإغراء التي يفصح فيها الإنسان عن رغبته في تقديم معلوماته بالمجان لإثراء السوق والمتعة وإشباع الرغبات تارة أخرى، ولا سيما في العالم الافتراضي.

كيف استطاعت الحداثة السائلة توزيع المخاوف الكبرى على تفاصيل الحياة اليومية، وإشعار الفرد أن مواجهة التهديدات هي مهمته هو، وأن توفير الأمن لم يعد من واجبات الدولة بل أصبح مسؤولية الأفراد؟ وكيف أدارت فشلها لصالحها، بل وحققت أدواتها الاقتصادية المكاسب من هذا الوضع؛ بدءاً من صناعة أجهزة المراقبة والحراسة، وصولاً إلى صناعة السلاح وتجارة الحروب الأهلية؟

رصد باومان كتابه (الخوف السائل) للإجابة عن هذه الإشكاليات؛ إذ يشير إلى تلك العمليات من التحول، أي تحويل وتجريد الأفراد –عبر أدوات الحداثة– من كل شبكات التضامن ومهارات مواجهة الخوف والمخاطر كافة، وذلك بعد "تأميم الخوف" في ظل النظم الاشتراكية التي وعدت بتأمين خدمات التوظيف والصحة والتعليم والسلامة.

انتقلت الحداثة في طورها الجاري (السائل) إلى "خصخصة الخوف"، ليصبح الأمان مهمة الفرد؛ وبدلاً من رعاية الدولة ظهر السوق ليقدم خدمات الأمن، والأبواب الآمنة، والسيارات المصفحة، والأسوار العالية، وكاميرات المراقبة. ومن لا يملك تكلفة ذلك كله، كان عليه أن يتعلم كيف يدافع عن نفسه بطرائق أقل تعقيداً، وربما أكثر وحشية (باومان، الخوف السائل، ٢٠١٧، ص١١–١٢). ويميز باومان حالة الخوف –أو الخوف من الخوف– في مجتمع ما قبل التقنية أو التواصل الإلكتروني؛ فقد تكون حالة الخوف حالة يومية في هذا المجتمع، إلا أن المجتمعات التي اعتادت على الأمن قد يصيبها "إدمان الأمان" حاله حال المخدرات، فهي أضعف من تلك المجتمعات التي تواجه الصعوبات والتحديات (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص١٢٣). وقد أمعن باومان في وصف حالة الأمن التي هي حالة طبيعية للعيش، على العكس من حال "المدمنين" التي تعد حالة عارضة في حياة المجتمعات.

فالمستقبل المتخيل للأمن هو استبعاد لكل حالات الشذوذ من (إرهاب، مرض، خوف) أو على الأقل احتواؤها؛ ذلك لأن المراقبة ترتبط بالانضباط والأمن كما أسسنا ذلك مع فوكو. فالسيولة تنعكس في الخوف (الخوف السائل) التي تعني أنه لا يمكن الشعور بالأمن

طوال الوقت. وفي الحداثة السائلة اختلف كذلك تعريف الأمن؛ إذ انتقل من مجال الثقة بالنفس والطمأنينة إلى ساحة "السلامة" –أي الحماية من التهديدات التي تمس الفرد وممتلكاته– (باومان، الخوف السائل، ٢٠١٧، ص٢٠).

ويمكن تصنيف الأخطار التي يخشاها المرء (والمخاوف المشتقة التي تثيرها) إلى ثلاث فئات: فئة تهدد الجسد والممتلكات؛ وفئة ذات طبيعة أعم تهدد دوام النظام الاجتماعي والثقة به؛ وفئة تهدد موقع المرء من العالم، أي مكانته وهويته الاجتماعية سواء على مستوى الطبقة، أو النوع، أو العرق، أو الدين (باومان، الخوف السائل، ٢٠١٧، ص٢٦).

إن انسحاب الدولة من مهمتها في الحماية يفقدها الشرعية، أو لنقل يعطي معنى جديداً للشرعية يتفق مع فلسفة باومان في السيولة: "إن انسحاب الدولة من المهمة التي استمدت منها شرعيتها في القرن العشرين يثير من جديد قضية الشرعية؛ فلا يمكن في هذا الزمن بناء إجماع جديد للمأواطنة (الوطنية الدستورية) بالمعنى الذي حدده يورغن هابرماس بالطريقة التي اعتاد أن يُبنى بها منذ عهد قريب، أي عبر ضمان الحماية الاجتماعية، وتقويض حقوق الاحترام الاجتماعي والحماية الشخصية؛ فسلامة الكيان السياسي في أكثر صوره شيوعاً (الأمة/ الدولة) صارت في موقف عصيب، وثمة حاجة إلى شرعية بديلة" (زيجمونت، ٢٠١٧، ص٣٧–٣٨).

وهنا ينقلب دور المراقبة من سلطة الدولة إلى سلطة الأفراد. وهنا يمكن التمييز بين طريقتين يمارس بهما المواطنون السيطرة أو الانضباط على القوى التي تهيمن عليهم، وتسمى على التوالي: الخروج (Exit)، والصوت (Voice). والاختلاف بينهما يطبق على التفاعل بين المستهلكين والموردين لسلع الابتياع بالجملة والقطاعي وكذلك الخدمات؛ وهنا تهتم الدولة بدور المخالف أكثر من دور المؤيد، لأنهم يمارسون ضغطاً على الحكومة من خلال الاستهلاك (باومان، الحرية، ٢٠١٢، ص١٣٣). أو يتغير نوع الإنتاج وشكله بسبب تطور الآلة، وهذا ما يؤثر كذلك في تحديد المراقبة السائلة، ولا سيما إذا ما اقترنت مع الرأسمالية: "فإذا كانت الرقابة الرأسمالية تستخدم في السابق بعض الاستراتيجيات التي تناسب تلك الفترة الزمنية والأدوات المستخدمة" (زوبوف، ٢٠٢٠، ص٢)، فإن تطور الآلة أثر سلباً في تطور المراقبة واللعب بالبيانات والمعلومات الشخصية للمستهلكين، إذ هنالك برامج استشعار وظيفتها تحديد ما يرغب الإنسان في البحث عنه لمجرد التفكير به.

رابعاً:- المراقبة والأخلاق

تنفصل الأخلاق عن المراقبة، وبالتحديد ما جاء به باومان في "أخلاقيات ما بعد الحداثة" التي طغت عليها العولمة. وكما مر سابقاً في العلاقة بين الأخلاق والتكنولوجيا، سنجد الحاجة والمنفعة والانفعال حاضرة في سمات هذه الأخلاق. ولكن؛ هل بقيت الأخلاق في زمن العولمة أو الحداثة ضمن النظريات الكلاسيكية، أم اختلفت في زمن العالم الافتراضي والتواصل الاجتماعي؟ هل تعززت الأنانية والمصلحة على حساب التعاطف، أم انتقل الإنسان إلى نمط "استهلاكي انفعالي" حسب تعاملاته اليومية، ولا سيما الافتراضية منها؟

ترتبط المراقبة بالأخلاق نظرية وتطبيقاً؛ بل إن من واجبات المراقبة تشخيص السلوك المنحرف ومعالجته، وهذا متعلق بتحديد ضوابط المراقبة والقضايا التي تواجهها، ويمكن تحديدها في قضيتين: الأولى ما يسميه باومان بـ "تحييد الأخلاق" وفصلها عن الفعل؛ إذ تنفصل النظم والعمليات عن أية اعتبارات أخلاقية، فعبارة "لسنا القسم المختص" هي الاستجابة البيروقراطية الأساسية للاستفسارات عن سلامة تقييم رسمي. وأما الثانية فهي أن المراقبة تحقق انسيابية "الفعل عن بُعد"، وفصل الفاعل عن عواقب فعله (باومان وليون، المراقبة السائلة، ٢٠١٧، ص٣١). مما أثر هذا التحول القيمي على المنظومة الأخلاقية بصورة عامة؛ فبعد أن بدأ دور الأب أو الأخ الكبير يتبدد، أصبح نظام الأسرة أكثر مرونة وأكثر ضعفاً، بسبب عولمة الاستهلاك وتحول الأفراد إلى أدوات تُحرَّك عن بُعد.

-الخاتمة.

تتميز هذه الدراسة بالجمع بين شخصيتين قد تبدوان متباعدتين في المنهج والزمان، إلا أنهما يتفقان في العديد من الجزئيات؛ فكل منهما أولى للمراقبة نظرة خاصة، وبالتالي للفلسفة دور في نقد وتفكيك "الثبات" الذي يحول الإنسان إلى آلة أو مادة. فكل عمليات التنميط والقولبة لم تنجح تماماً في إنتاج "إنسان مطيع"، وإن كان هذا هدف السلطة في تطويع الأفراد وتحويلهم إلى جماهير خاضعة، إذ يخرج الوعي بازغاً مع كل هذه المحاولات التي قد تصل إلى سنوات طوال من الهيمنة، ثم تتفكك وتنحل مع ضغوط العوامل والظروف المتغيرة. وهذا ما كان مع فوكو، أما باومان فقد انطلق في سلسلة "السيولة" التي تحولت فيها الفلسفة من الصلابة والمركزيات والكليات إلى الجزئيات، وإلى السيولة والمرونة حسب حالة التنقل في الحداثة؛ فلم يعد شيء ثابتاً بل أصبح سائلاً مائعاً، حتى اليقين انتقل إلى اللايقين.

أهم نتائج الدراسة:

١. اختلاف طبيعة القوة: يتغير نوع المراقبة وفقاً لحالة الثبات التي انتقلت من "الذوبان" للكتل الصلبة إلى "المرونة المتغيرة"؛ فالقوة ليست في الثبات بل في التحرك السريع وفق المتطلبات، وهذا ما يتجلى في العالم الرقمي. فالقوة هنا تكمن في "السيولة" كما يسميها باومان؛ فكلما كان الوصول سريعاً عبر شبكات الإنترنت وتطبيقات التقنية كانت المراقبة أعقد، مما يجعل الثبات ضعفاً والحركة قوة.

٢. تحول أخلاقيات المراقبة: انتقلت المراقبة من صفة الفرض والإلزام أو الإكراه (أخلاق الواجب والطاعة) إلى "أخلاقيات المنفعة والاستهلاك والرضا الفوري". وهنا تظهر رغبة الإنسان في مراقبة كل ما حوله، بل وانتهاك خصوصيته بإرادته عبر إرسال ملفاته الخاصة، وهنا يتم استعمال أسلوب "الإغراء" من الأفراد و"الجذب" من الشركات.

٣. تنميط الأفراد وقولبتهم: عملت السلطة على إعادة صياغة الأفراد؛ سواء مع فوكو عبر تفكيك السجن ومؤسسات الدولة، أو مع باومان عبر الخوارزميات. ويلعب الجسد دوراً رئيسياً بصفته المحطة التي تنتقل فيها فلسفة المراقبة؛ فإذا كان فوكو قد فكك الخطاب السلطوي المتوجه للجسد لإعادة تدجينه، فإن باومان يذهب إلى إعادة إنتاجه وفق وسائل التواصل والعالم الافتراضي، مستعيناً بكشف بيانات الفرد التي تراقب حركة الجسد وبؤبؤ العين والبصمات والحمض النووي.

٤. خصخصة الأمن: تحول الأمن من "وظيفة سيادية للدولة" إلى "وظيفة فردية"؛ سواء من خلال الشركات الأمنية الخاصة، أو عبر منتجات التقنية المتنوعة، من الأبواب الحصينة إلى كاميرات المراقبة الموصولة بالشبكة.

المصادر

- أرمان ماتلار. (٢٠١٣). *المراقبة الشاملة– أصل النظام الأمني* (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- – الزاوي بغورة. (٢٠٢١). المرض بوصفه تجربة خطاباً: بحث في سياسات المرض عند ميشيل فوكو ودورها على الفلسفة الاجتماعية المعاصرة. *تبين*، الصفحات ١٣–٣٩.
- إيف، سنتومير. (٢٠٢٣). *الديمقراطية المستحيلة(السياسة والحداثة عند فيبر*

وهبرماس) (المجلد الاولى). (جورج كتوره، المترجمون) الظعاين، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .

- إيليا زريق مارك ب. سالتر. (٢٠٢١). *المراقبة وحفظ الأمن على الصعيد العالمي (الحدود والأمن والهوية)* (المجلد الاولى). (عماد شيحة. مراجعة: تجوى نصر، المترجمون) قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- باومان، زيجمونت. (٢٠١٧). *الأزمنة السائلة(العيش في زمن اللّايقين)* (المجلد الاولى). (حجاج أبو جبر . تقديم: هبة رؤوف عزت، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- باومان،زيجمونت. (٢٠١٦). *الحداثة السائلة* (المجلد الاولى). (حجاج أبو جبر. تقديم: هبة رؤوف عزت. زيجمونت باومان، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- جون ليشته. (٢٠٠٨). *خمسون مفكراً أساسياً معاصراً(من البنيوية إلى ما بعد الحداثة)* (المجلد الاولى). (فاتن البستاني. مراجعة : محمد بدوي، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية– منظمة العربية للترجمة.

- حيدر ناظم محمد. (٢٠١٥). *إشكالية الفلسفة– من النقد الأركيولوجي إلى الإبداع الفلسفي* (المجلد الاولى). بيروت، لبنان : ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية– ناشرون.

- زيججمونت باومان. (٢٠١٦). *الحبّ السائل– عن هشاشة الروابط الإنسانية* (المجلد الأولى). (حجاج أبو جبر. تقديم: هبة رءوف عزت، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية لأبحاث والنشر.

- زيجمونت باومان. (٢٠١٢). *الحرية* (المجلد الاولى). (فريال حسن خليفة. مراجعة: محمد سيد حسن، المترجمون) القاهرة : مكتبة مدبولي.

- زيجمونت باومان. (٢٠١٧). *الخوف السائل* (المجلد الأولى). (حجاج أبو جبر. تقديم:

هبة رءوف عزت، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر .

- زيجمونت باومان، و ديفيد ليون. (٢٠١٧). *المراقبة السائلة*. (حجاج أبو جبر. تقديم هلة رءوف عزت، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للابحاث والنشر.

- زيجمونت باومان، و ديفيد ليون. (٢٠١٧). *المراقبة السائلة*. (حجاج أبو جبر. تقديم هلة رءوف عزت، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للابحاث والنشر.

- شوشانا زوبوف. (١ يناير ٢٠٢٠). عصر الرقابة الراسمالية. *مراجعات*.

- طوني بينيت- لورانس غروسبيرغ- ميغان موريس. (٢٠١٠). *مفاتيح اصطلاحية جديدة _ معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع* (المجلد الاولى). (سعيد الغانمي، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة- مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد السلام حيمر. (٢٠٠٨). *في سوسيولوجيا الخطاب – من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولجيا الفعل* (المجلد الاولى). بيروت، لبنان: الشبكة العربية للابحتث والنشر .

- ميشيال دو سارتو. (٢٠١١). *ابتكار الحياة اليومية- فنون الآداء العملي* (المجلد الاولى). (محمد شوقي الزين، المترجمون) الجزائر ، الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون- منشورات الاختلاف.

- ميشيل فوكو. (١٩٩٠). *المراقبة والمعاقبة(ولادة السجن)*. (د. علي مقلد. مراجعة وتقديم. مطاع صفدي، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز الانماء القومي.

- ميشيل فوكو. (٢٠٠٣). *يجب الدفاع عن المجتمع* (المجلد الاولى). (د- الواوي بغوره، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- ميشيل فوكو. (٢٠٢٢). *المجتمع العقابي – دروس أُلغيت في الكوليج دو فرانس(١٩٧٢- ١٩٧٣)* (المجلد الاولى). (نصير مرؤة، المترجمون) بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- هاشم صالح. (١ يوليو, ١٩٨٤). فيلسوف القاعة الثامنة. *مجلة الكامل*(العدد ١٣).

- ووريـن كيـد، لج كـارين، و فيليـب هـراري. (٢٠١٢). *السياسة والسلطة* (المجلـد الأولى). أبو ظبي: مركز الإمارت للدراسات والبحـوث الاستراتيجية.

- جيـل دولـوز ، هـوامش علـى مجتمعـات السيطرة ١٦ يونيو ٢٠١٥، ترجمـة : يحيـى محمـــد https://libcom.org/library/postscript-on-the-societies-of-control-gilles-deleuze